

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[231] عثمان، فشهدوا بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورث. وهو مناف لما رواه البخاري (1) عن عائشة، إنها قالت: أرسل أزواج النبي عثمان إلى أبي بكر، يسألنه ثمنهن مما أفاء الله على رسوله، فكنت أنا أردهن الحديث.. فإنه يقتضي أن يكون عثمان جاهلاً بذلك، وإلا لامتنع أن يكون رسولا لهن، إلا أن يظن القوم فيه سوء ". وهذا أيضا قد أورده المعتزلي الحنفي (2). وقد حاول المعتزلي الاعتذار عن ذلك، فقال: " اللهم إلا أن يكون عثمان وسعد، وعبد الرحمن، والزبير، صدقوا عمر على سبيل التقليد لأبي بكر فيما رواه، وحسن الظن. وسموا ذلك علما لأنه قد يطلق على الظن إسم العلم ". ثم ذكر: أنه يجوز أن يكون عثمان في مبدأ الأمر شاكا في رواية أبي بكر، ثم يغلب على ظنه صدقه لا مرات اقتضت تصديقه. وكل الناس يقع لهم مثل ذلك (3). ونقول: أ: إن نفس المعتزلي يقول: إن أكثر الروايات: أنه لم يرو خبر " لا نورث " غير أبي بكر، ذكر ذلك أعظم المحدثين (4).. فمن أين جاءت هذه الإشارات على الصدق. لا سيما مع تكذيب

(1) تقدمت مصادر الرواية عن قريب، فقد رواها

البخاري ومسلم وعبد الرزاق وغيرهم، فراجع. (2) دلائل الصدق ج 3 قسم 1 ص 23 وشرح نهج

البلاغة ج 16 ص 223. (3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 223 و 324. (4) سيأتي كلام

المعتزلي هذا بعد أسطر. (*)